

مسارات المصالحة في اليمن

إشراك شبوة، تعز، المهرة، عدن، الحديدة، مأرب، صنعاء، الضالع و حجة

مقدمة

وُضِع مشروع "مسارات المصالحة في اليمن"¹ ضمن إطار برنامج تحقيق العدالة والمصالحة في سياق النزاعات التابع للمعهد الأوروبي للسلام. ويُعد من أكبر المساعي التي تُبذل في التاريخ المعاصر وفي سياق الصراع الدائر بهدف إشراك أفراد المجتمع ومراعاة حقوقهم واحتياجاتهم والأخذ بأرائهم في سياق البحث عن سلام دائم. يتناول هذا التقرير أبرز مخرجات المشاورات التي أُجريت مع ما يقرب من 16,000 شخص في تسع محافظات يمنية خلال الفترة الممتدة ما بين أكتوبر/تشرين الأول 2020 وأكتوبر/تشرين الأول 2021.

تعكس العملية التزاماً بوجوب بلورة السلام من خلال الاشراف الحقيقي للمجتمع عبر المشاركة الفعلية وبما يتجاوز الجهات المنخرطة في الأعمال العدائية أو المتواطئة مع أطراف النزاع. إن احتمالية التوصل إلى تسوية مشروعة ومستدامة تعتمد إلى حد كبير على مدى شمولية العملية ونطاق انخراطها بما يتجاوز الاصوات النخبوية للأطراف التي تتمتع بالنفوذ.

استفاد اليمن من مؤتمر الحوار الوطني (2013-2014)، لكن رغم أن بعض الآراء والاستنتاجات التي تم التوصل إليها لا تزال في محلها، تُعد ظروف البلاد حالياً أسوأ بكثير مما كانت عليه. وعلى الرغم من أن مؤتمر الحوار الوطني مثل خطوة جديدة ومُلهمّة، بالمقدور تحسين نموده لتشجيع عملية أكثر شمولاً تُسهل تحقيق نتائج أكثر مشروعية.

تشكل عملية المشاركة ركناً أساسياً من أركان بناء السلام المستدام. ولا ينبغي النظر إليها كخيار "سهل" أو كتنسيق للمحادثات "الجادة" مع أطراف الصراع. فتحقيق السلام المستدام يتطلب في نهاية المطاف قبول شريحة كبيرة من المجتمع بأي تسوية. ولهذا الغرض، يجب أن يؤمنوا بأن العملية ستُحسن الوضع الراهن، وأن من مصلحتهم مجاراتها والامتناع عن تأييد العناصر التخريبية المحتملة. وكلما أخذت التسوية في الاعتبار آراء المجتمع ككل، زادت فرص إسباغ الشرعية وكسب التأييد.

تُحدد مبادرة "مسارات المصالحة" أولويات المواطنين العاديين وشواغلهم. ورغم أن بعض النتائج قد لا تكون مُفاجئة، إلا أن هذا لا يحد من نجاعتها. المشاركة الحقيقية للمواطنين في الخطوات الأولية لهذه العملية ذات أهمية قصوى. فنسبة لا يستهان بها من الذين استشيروا (78 في المائة) لا يُوالون أي حزب سياسي ويعتبرون أنفسهم غير مُمثلين، ودون قنوات مناسبة تُعبّر عن احتياجاتهم وأهدافهم.

الدروس الأساسية المستفادة

أسفرت المبادرة عن المجموعة التالية من الدروس المستفادة والتوصيات، والتي تعطي لمحة عامة عن أبرز الانطباعات والنتائج.

أهمية فهم الديناميكيات المحلية بشكل صحيح. تباينت قليلاً أنواع التطلعات والتطلعات المُعرب عنها – المتصلة بإنهاء الحرب وتأمين حياة كريمة – بين المديرية الـ 36. رغم ذلك، برزت اختلافات لا جدال فيها (وأحياناً صارخة) فيما يتعلق بكيفية ظهور تلك التطلعات، والتأثير الذي تحدثه، والرؤى المطروحة لحلها. ولتلبية الاحتياجات القائمة على الحقوق والسعي إلى تحقيق المصالحة، من المهم الإقرار بأن كل مجتمع له خيارات، وجهات فاعلة ووسائل محددة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار.

¹ أيدت مجموعة نقاش بؤرية من المجتمع المدني فكرة عنوان المشروع بـ "مسارات المصالحة في اليمن"، حيث يتماشى العنوان مع القيم المحلية ويعكس الفكرة المتوخاة بشكل جيد باللغة العربية. تم تجنب استخدام المصطلح الإشكالي "العدالة الانتقالية" كونه لا يعكس المفهوم المتوخى بشكل جيد، وقد يثير الالتباس.

الطبيعة المتداخلة للقضايا. قد يكون هناك ميل إلى اتباع نهج عرضي من منطقة إلى أخرى، كتدبير لبناء الثقة. إلا أن المشاورات أبرزت أن حدوث تطورات في محافظة معينة له تداعيات على الصراع والديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية في محافظات أخرى، وأن التطلعات لها طبيعة متداخلة ومتراصة.

إمكانية المشاركة الهادفة. هناك حاجة ومساحة ووقت كافيان لإشراك اليمنيين على نطاق أوسع، في إطار جهود حل النزاعات، من أجل تأمين سلام عادل ومستدام. في الواقع، إحدى السمات البارزة للمشروع هي الاهتمام المكثف - بل والأمل - بإمكانية إنقاذ البلاد وإعادة بنائها من خلال بذل جهود مشتركة في هذه المرحلة من الصراع الكارثي والأزمة العصبية. هناك طرق مجدية وأكثر كفاءة من "الجلوس على الطاولة"، لضمان تمثيل آراء السكان بشكل هادف. أظهرت هذه المبادرة بشكل هام أن المشاركة المراعية للفوارق الجنسانية والشاملة للنساء والشباب هي خطوة ممكنة وموثقة، حتى في ظل الظروف الأمنية والاجتماعية التقييدية التي تسود أرجاء اليمن. إلا أن العملية لم تشهد حتى الآن مشاركة هادفة تنطلق من القاعدة إلى القمة.

الإمكانات الهائلة للشبكات المحلية. لا عجب أن الاستثمار في شبكات ومنصات مجتمعية محلية لتبادل النقاشات والتحاور وتسهيل المصالحة هو خطوة رئيسية نحو رتق النسيج الاجتماعي الممزق في البلد. مع ذلك، تكشف نتائج هذه الدراسة أيضاً عن مزايا مباشرة أقل وضوحاً. أولاً، يوجد حالياً شعور سائد لدى ثلاثة أرباع المشاركين بأن احتياجاتهم لا يتم التعبير عنها أو تمثيلها بفعالية عبر القنوات السياسية. ثانياً، احتلت وسائل التواصل الاجتماعي ودائرة المقربين مرتبة أعلى بكثير من القنوات التقليدية كمصادر أساسية للأخبار والمعلومات. بالتالي، ستحفز الشبكات المجتمعية وستعمل كأدوات للتواصل بشكل استراتيجي ولبناء الشرعية وكسب التأييد من أجل التوصل إلى تسوية سلمية.

المصالحة مفهوم متعدد الأوجه. كما هو الحال في سياقات أخرى، يتبنى المشاركون فكرة المصالحة على نطاق واسع لكن دون إيلاء الاعتبار الكافي للأساليب المتعددة والمتغيرات التي يفهمها بها أولئك المنخرطين فيها أو المستفيدين منها، سواء نظرياً أو عملياً. فعلى سبيل المثال، استُخدم مصطلح "المصالحة" في سياق المشاورات لنقل الاختلافات الجوهرية في التعامل مع الصدمات الفردية أو الجماعية، وسُبل الانتصاف ومعالجة التظلمات، وسُبل المضي قدماً. بدون فهم أعمق لما تعنيه المصالحة بالنسبة للمجتمعات المحلية المختلفة على أرض الواقع، وأفضل السبل لتطبيقها بأساليب تراها هذه المجتمعات مناسبة، هناك احتمال كبير بأن لا تسفر جهود السلام عن النتائج المرجوة لإدامة العملية.

تطلع المواطنين إلى حلول تفوقها المؤسسات. بالنسبة لمجتمع شهد العديد من الصراعات في السنوات الأخيرة (ولا يزال واقعاً في برائن الصراع الدائر حالياً) والتي تفاقمت بسبب الأزمة الإنسانية الوخيمة وانتهيار مؤسسات الدولة، هناك أمل مثير للدهشة، ولكن مشجع في تبني حلول مؤسسية داخل اليمن. فضل المشاركون في الاستطلاع في كافة المحافظات التسع وجود حكومة مركزية قوية ذات مؤسسات ديمقراطية وفعالة لضمان حقوق المواطنين.

عكس مسار الاتجاهات الاقتصادية السلبية كعائد ملموس للسلام. بطبيعة الحال، تأثر المشاركون بشدة بمجموعة متنوعة من القضايا الملحة القائمة منذ أمد طويل والمرتبطة بالوصول إلى الخدمات الأساسية ومصادر الدخل والاقتصاد - لأسباب ليس أقلها انخفاض قيمة العملة. هناك تطلعات جلية بأن يؤدي التوصل إلى اتفاق سلام إلى عكس مسار بعض هذه الاتجاهات. سنتيح هذه الخطوة، إذا ما درست بعناية، فرصة لتعزيز العائدات الملموسة للسلام، التي تمتلك القدرة على تلبية التطلعات وإحداث فرق عملي وذا مغزى بالنسبة للسكان، الأمر الذي من شأنه أن يعزز التأييد المحلي لمساعي السلام وأفاق المصالحة.

الشواغل البيئية كاعتبارات ملحة وهامة. من المهم الإقرار بالدور الذي لعبته العوامل البيئية في تفاقم أوجه المظالم التي عثر عنها اليمنيون - لا سيما فيما يتعلق بالخدمات الأساسية أو الأسباب الجذرية للنزاع أو النزوح الداخلي أو سبل كسب العيش - ومن حيث المخاطر المستقبلية. تشمل تلك العوامل الظروف المعيشية (مثل إدارة النفايات وتلوث المياه والتعامل مع الأنقاض) والموارد الطبيعية (مثل إدارة الموارد وإزالة الغابات والتصحر)، على حدّ سواء. تحتاج هذه العوامل إلى مزيد من الدراسات كونها تعزز التحديات بشكل مباشر، ويمكن ان تتيح فرصاً لحل الصراعات على نحو مستدام إذا ما تم تسخيرها بشكل جيد.

افتقار الآليات القبلية للدعم كأساس لجهود المصالحة. على الرغم من أن الآليات القبلية ساهمت في التخفيف من التداعيات السلبية للحرب في بعض المحافظات، يرى معظم اليمنيون أن استخدام الأساليب التقليدية لتحقيق المصالحة غير كاف. ففي تلك المحافظات، يتمتع الزعماء القبليين والوجهات الاجتماعية بمستوى عالٍ من التأثير داخل مجتمعاتهم المحلية ويمكن أن يساهموا في دعم جهود بناء السلام وتحقيق المصالحة. إلا أن نطاق وطبيعة انتهاكات حقوق الإنسان والعنف الممارس في السياق الراهن يشيران إلى عدم تبني هذه الآليات كحل.

التوصيات

على ضوء الدروس والنتائج المستخلصة من هذه العملية، تتمخض توصيتان أساسيتان لإحلال سلام مستدام وشامل في اليمن.

أولاً، يجب على العمليات الحالية والساعية الى ايجاد حل للصراع العثور على طريقة لتحقيق اشراك هادف مع كافة شرائح المجتمع.

ثانياً، لضمان الاشراك الهادف، ينبغي:

- إشراك المواطنين العاديين، وليس فقط النخب، أو سماسرة السلطة (أصحاب النفوذ) السابقين أو ممثلي مجتمع الشتات اليمني؛
- ضمان تواجد محلي دقيق نسبياً، وعدم الاعتماد فقط على تأسيس مقار إقليمية أو مقار بالمحافظات؛
- ضمان توجيه كافة الشواغل والنتائج والمقترحات توجيهاً فعالاً نحو محادثات رسمية.

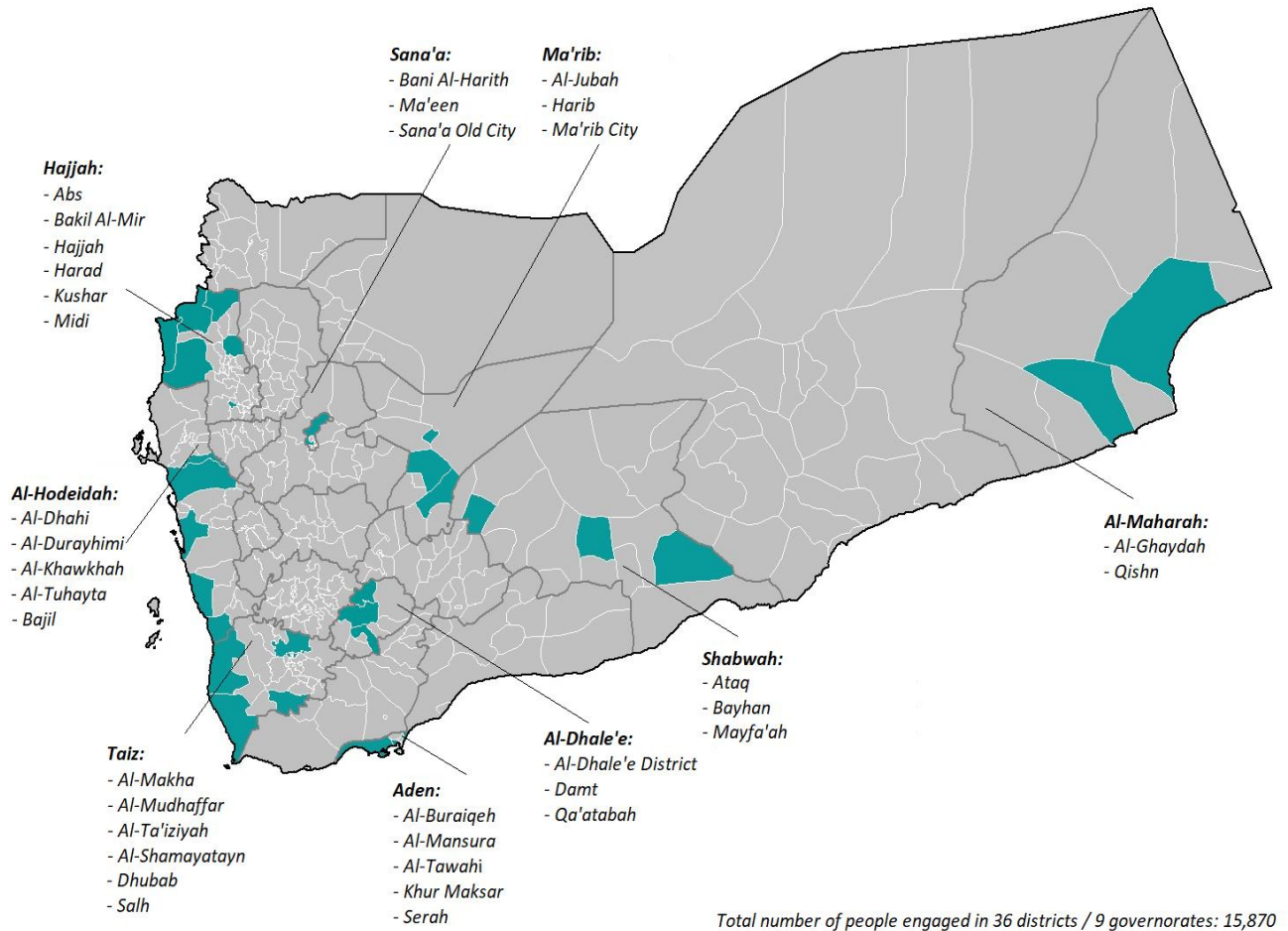
في المرحلة التالية من مبادرة مسارات تحقيق المصالحة في اليمن، سيسعى المعهد إلى تطوير منصة لتعزيز المشاركة في هذه المحافظات التسع على الأقل والتي تُعدّ محور التركيز هنا.

لمحة عن المشروع

للمشروع هدفان أساسيان. الأول هو تحديد وفهم احتياجات وتطلعات المواطنين وحقوقهم في إطار السعي لتحقيق السلام. الثاني هو تقييم ما إذا كانت توجد حاجة إلى نهج مصممة خصيصاً، استناداً إلى التجارب والديناميكيات في مناطق معينة.

استكشف المشروع هذه المواضيع باستخدام مزيج من الدراسات الاستقصائية والمقابلات ومجموعات النقاش البورية واللقاءات المجتمعية. يعرض هذا التقرير النتائج والاستنتاجات بعد ترتيبها حسب كل موضوع. يلخص الشكل (1) المناطق التي قام المشروع بتغطيتها.

الشكل 1. المناطق التي تم تغطيتها في إطار المشروع



شارك ما مجموعه 15,870 فرداً داخل اليمن ينتمون إلى المحافظات التالية: تعز (2,204) ، شبوة (1,433) ، عدن (1,659) ، الحديدة (2,532) ، المهرة (1,081) ، مأرب (1,539) ، صنعاء (1,474) ، الضالع (1,282) و حجة (2,666). شكّلت النساء ما يقرب من 40 في المائة من حجم المشاركين، الأمر الذي يعكس نجاحاً بارزاً لا سيما بالنظر إلى ظروف العمل في الميدان. حوالي 60 في المائة من المشاركين كانوا دون سن الـ 35، ما يعكس شريحة شبابية من سكان اليمن.